

التكامل العربي المغربي في مجال الطاقة

استخداماً أفضل للإمكانات المتاحة من النفط والغاز الطبيعي .

أما فيما يتعلق بالطاقة الكهربائية، وبالتحديد ربط الشبكات الكهربائية، فإن خطوات عملية وهامة قد تم تحقيقها بالفعل بين كل من تونس والجزائر من جهة ، والجزائر والمغرب من جهة ثانية ، حيث تصل قدرة التبادل في الحالة الأولى 150 ميجاوات وفي الحالة الثانية 200 ميجاوات .

ويتوقع أن يتحقق في المستقبل القريب ربط شبكتي ليبيا وتونس بقدرة تبادل تصل إلى 150 ميجاوات، وبالتالي فإن ربط الشبكات الكهربائية المغربية قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك الفوائد والمزايا الناجمة عنه، في مجال تشغيل المحطات وإدارة الشبكات، وكذلك في تحقيق وفورات اقتصادية هامة فيما يتعلق ببرامج التوسع في قدرات التوليد .

لقد جاء استحداث المجلس الوزاري المغربي المكلف بالطاقة والمعادن واللجان القطاعية التابعة له في مختلف ميادين الطاقة عام 1990 استجابة صادقة للتحديات التي تواجهها بلدان اتحاد المغرب العربي ودعماً للجهود المبذولة لتحقيق طموحاتها في التكامل الاقتصادي والوحدة عن طريق إنشاء مشاريع مشتركة في ميادين الطاقة المختلفة، بهدف إرساء سوق مغربية للطاقة تمهيداً لقيام الوحدة العربية الشاملة .

كما أن انعقاد الدورة السادسة للمجلس على أرض ليبيا خلال الأسبوع الأول من شهر (ابريل) 1994 لهو ابرز دليل على العزيمة والإصرار لدى جميع بلدان الاتحاد على الاستمرار في بذل المزيد من الجهد والعمل لتذليل العقبات وتجاوز السلبيات بما يكفل بإذن الله تحقيق كافة الأهداف المرجوة.

أمين لجنة التحرير

تمثل الطاقة في بلدان اتحاد المغرب العربي أحد عوامل التوحيد والعمل المشترك، باعتبارها تحتل مكانة غاية في الأهمية بالنسبة لاقتصاديات هذه البلدان سواء كانت مصدرة للطاقة أو مستوردة لها.

وبتأمل وضعية الطاقة لدى هذه البلدان، نجد أن ليبيا والجزائر من الدول المصدرة للطاقة، حيث تمثل الطاقة المركز الأول في صادراتها وذلك بنسبة تتراوح بين 97 - 99% ونجد تونس، التي بدأت في التحول تدريجياً إلى بلد مورد للطاقة بعدما كانت صادراتها النفطية تمثل ما يزيد عن 20% من إجمالي الصادرات ، أما المغرب وموريتانيا فهما أساساً بلدان موردان للطاقة .

لقد ساهمت الطاقة ولا تزال في تمويل النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة لها ، بينما يركز النمو الاقتصادي في البلدان الموردة للطاقة على الزراعة والمعادن والسياحة والصناعات الخفيفة، وهي تحتاج لدعم ذلك النمو إلى استهلاك المزيد من الطاقة ، ومما لاشك فيه أن الخطوة الأهم في تحقيق تقدم في مستوى التكامل الاقتصادي المغربي، تتمثل في دعم المبادلات التجارية بين بلدان اتحاد المغرب العربي، والتي هي جد متواضعة بشكل ملحوظ حيث لا تتعدى 2-3% من مجموع المبادلات مع بقية بلدان العالم، وفي قيام مشاريع اقتصادية مشتركة في مختلف الميادين .

ولعل إحدى أهم الخطوات التي من شأنها دعم التكامل الاقتصادي المغربي، تحقيق نوع من التكامل المغربي في مجال الطاقة، حيث يعتبر التكامل في ميدان تصنيع وتسويق المنتجات النفطية المختلفة من أهم الميادين التي يجب التركيز عليها أخذاً في الاعتبار الإمكانات القائمة في بلدان الاتحاد، وبإمكان التكامل في مجال الصناعات النفطية أن يلعب دوراً بارزاً في ازدهار وتنمية السوق المغربية للطاقة ، كذلك فإن ربط بلدان الاتحاد بشبكة للغاز الطبيعي من شأنه أن يساهم في تحقيق نهضة اقتصادية على طول خطوط تلك الشبكة بما يحقق